الصباح AL-SABAH

4 عقارات سيبادر أصحابها بهدمها اثنان في «شرق» .. واثنان في «بنيد القار»

محافظ العاصمة: حصر جميع مخالفات البناء في «المباركية» بالتعاون مع «فريق طوارئ البلدية»

جولة الخالد فوق أحد سطوح المباني المخالفة

الاطلاع على المخالفات في أرض الواقع

أعلن محافظ العاصمة الشيخ طلال الخالد الأحمد الصباح، عن «ارتفاع عدد إزالات مخالفات البناء إلى 155 حالة من بين 193 إنذاراً بمخالفات في مناطق شرق والمرقاب والقبلة وبنيد القار»، لافتاً إلى أن «عدد الإزالات في منطقة بنيد القار يبلغ 74 حالة، إلى جانب 60 في منطقة شرق، و15 في منطقة القبلة، بالإضافة إلى 6 حالات في منطقة المرقاب».

جاء ذلك في تصريح صحفي للمحافظ الخالد، على هامش جولته الميدانية على منطقة المباركية، لمتابعة مستجدات حملة إزالة مخالفات البناء، وذلك بحضور فريق الطوارئ لفرع بلدية المحافظة برئاسة زيد العنزي، وعدد من مسؤولي ديوان عام المحافظة.

وأشار الخالد، إلى أن «عدد الإنذارات في منطقة بنيد القار يبلغ 86 إنذاراً، إلى جانب 59 إنذاراً في منطقة شرق، و34 في منطقة القبلة، بالإضافة إلى 14 في منطقة المرقاب»، مبيناً أن «هناك 4 عقارات سيبادر أصحابها بهدمها اثنان منها في منطقة شرق، واثنان آخران في منطقة بنيد القار».

وأكد أن «منطقة المباركية تقع تحت رصد المحافظة بالتعاون والتنسيق مع فريق الطوارئ لفرع بلدية المحافظة لحصر جميع مخالفات البناء الواقعة في أسطح البنايات وذلك تمهيداً لإنذار ملاكها وتحرير محاضر الضبط للمخالفات في حال عدم مبادرة الملاك بإزالة مخالفاتهم».

وختم الخالد، تصريحه، مؤكداً «استمرار جهود حملة إزالة مخالفات البناء حتى الانتهاء من جميع مخالفات البناء في المحافظة»، داعياً «جميع ملاك العقارات للتعاون مع فريق الطوارئ لفرع بلدية المحافظة».

مسؤول أممي يشيد بتنامي الوعي المجتمعي في الكويت بالمحافظة على البيئة وتقليل الاستهلاك

طارق الشيخ

أشاد المنسق المقيم للأمم المتحدة في دولة الكويت الدكتور طارق الشيخ بتنامي الوعي المجتمعي في البلاد ولا سيما بين الشباب الواعدين والتحول الكبير في الممارسات الحياتية لنظام أقل استهلاكا وأكثر صحة وأقل إنتاجا للمخلفات.

وقال الشيخ في بيان صحفي مشترك لمكتب الأمم المتحدة لدى الكويت مع الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بمناسبة اليوم العالمي للبيئة «إننا نرى حيال الأنماط الاستهلاكية المؤثرة على النظام البيئي في الكويت تناميا في الحفاظ على الطاقة وحلولا وابتكارات مجتمعية تروج لذلك والتزامات حكومية بالتحول للطاقة المتجددة وانتشار استخدامها في المناطق المفتوحة والممرات والمماشب والحدائق».

وأضاف «نرى أيضا الشباب والأطفال يتقدمون الصفوف من أجل الحفاظ على نظامهم البيئي وندعو هؤلاء جميعا ليشاركونا بمبادراتهم في حملتنا عن العهد الدولي لاستعادة نظامنا البيئي والحفاظ على النظام البيئي والتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية من ماء وهواء وطاقة ولمستقبل أفضل».

ومن جهته قال المدير الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وممثله لغرب آسيا سامي ديماسي إن الكويت زادت طموحاتها والتزاماتها في مواجهة التحديات البيئية وتعزيز الإجراءات نحو حماية البيئة والحفاظ عليها «ونرى ذلك في جميع المجالات من خلال الحكومة والمنظمات غير الحكومية وكذلك القطاع الخاص».

وأضاف ديماسي أن «العقد القادم سيكون حاسما في مواجهة هذه التحديات وسيتطلب تحقيق الاستعادة الناجحة للنظام الإيكولوجي في المنطقة تغييرات عميقة لفهم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وخلق بيئة مواتية للشراكات بين القطاعين العام والخاص فمع النظم البيئية الصحية يمكننا تحسين سبل عيش الناس ومواجهة تغير المناخ ووقف انهيار التنوع البيولوجي».

ومن ناحيته قال المنسق الإقليمي الفرعي لدول مجلس التعاون الخليجي واليمن الدكتور دينو فرانسيسكوتي إن «التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة أمر لا غنى عنه لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة ويمكن أن تساعد الممارسات الزراعية المستدامة في حماية القدرة التكيفية لإنتاج الغذاء من خلال الحفاظ على التنوع الجيني مع المساهمة أيضا في التغذية الصحية وذات الصلة بالثقافة».

وأضاف فرانسيسكوتي «نحن بحاجة إلى تشجيع أنظمة الإنتاج التي تدعم التنوع البيولوجي والمحافظة على الموارد فأنظمة الإنتاج القائمة على التنوع البيولوجي تتمتع بالقدرة على إنتاج الغذاء وتأمين سبل العيش مع تقليل التكلفة على البيئة».

ومن جهته أكد المدير العام لهيئة الزراعة الشيخ محمد اليوسف أهمية حماية وتنمية النظم البيئية بما تحتويه من تنوع بيولوجي وموارد طبيعية مبينا دور الهيئة في التنمية الزراعية بقطاعاتها النباتية والحيوانية وتطويرها وتنمية الثروة السمكية وحمايتها.

ولفت اليوسف إلى ما تقوم به الهيئة أيضا فيما يتعلق باستعادة وإصلاح النظم البيئية البرية والبحرية المتدهورة إذ تتولى إدارة وتنفيذ مجموعة من مشاريع إعادة تأهيل البيئة من الأضرار التي لحقت بها نتيجة الغزو العراقي والممولة من المبالغ التي أقرتها الأمم المتحدة للتعويضات وبإشراف الأمانة العامة لنقطة الارتباط الكويتية لمشاريع البيئة.

الكويت والسعودية

الكويتي – السعودي، أن العلاقات التاريخية الكويتية السعودية تمتد لقرون خلت، واجه فيها البلدان مشتركين، التحديات والأزمات والمواقف، وكلها تقف شاهدة على متانة هذه العلاقة وتجاوزها المفاهيم التقليدية لطبيعة العلاقات بين الدول المجاورة إلى مفهوم الأخوة الحقيقية وروابط القربى ووحدة المصير المشترك، في خصوصية فريدة قلما يوجد لها نظير بين الدول.

وقال الناصر : إن مجلسنا ينعقد بعد خمسة أيام فقط من الزيارة الناجحة التي قام بها سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد، إلى المملكة العربية السعودية، تلبية لدعوة كريمة من أخيه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، حيث عقدت المباحثات الثنائية بأجواء أخوية حميمة بين الجانبين، عكست تطابقا في الرؤى إزاء مختلف المسائل ذات الاهتمام المشترك .

أضاف أن أن المملكة العربية السعودية الشقيقة لعبت الدور التاريخي والقيادي والريادي والمحوري، في تحرير دولة الكويت وعودة الشرعية إليه، علاوة على تسخير جميع القدرات والامكانيات والمشاركة الفعالة على كل الأصعدة السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية وغيرها، لتحرير دولة الكويت من الاحتلال، وهو ما تم بحمد الله وفضله، وبفضل وقفة الاشقاء والأصدقاء وعلى رأسهم المغفور له الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود – طيب الله ثراه– والقيادة السعودية وشعبها.

الفارس : دعم

اللجان العاملة في الجهاز، وجهودهم المخلصة التي كان لها بالغ الأثر في رسم سياساته وتطبيقها متمنيا التوفيق والسداد للمجلس الحالي ولدولة الكويت دوام التقدم والازدهار.

من جهته قال المدير العام للجهاز الدكتور حمد العدواني في كلمة له، عقب اجتماع مجلس إدارة الجهاز، إنه تم طرح عدة مواضيع أهمها مستجدات المعايير الأكاديمية وضوابط التقييم وقوائم الجامعات المعتمدة في بعض الدول.

أضاف العدواني انه تم خلال الاجتماع عرض آخر الدراسات والتوصيات الصادرة من اللجان المختصة في الجهاز، بشأن تحديث قوائم مؤسسات التعليم العالي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث اتخذ المجلس القرارات المناسبة بهذا الشأن.

وأفاد بأنه تم أيضا عرض مذكرتي تفاهم بين الجهاز الوطني وهيئة ضمان الجودة في التعليم العالي في المملكة المتحدة «QAA»، وهيئة تقويم التعليم والتدريب في المملكة العربية السعودية «ETEC»، حيث ستتم الاستعانة بهما في مجال التدريب على عمليات الاعتماد الاكاديمي لموظفي الجهاز والمؤسسات التعليمية الأخرى بدولة الكويت باستخدام وسائل التدريب والتعليم، عبر ورش عمل افتراضية كما سيتم منح شهادة مراجع جودة تدريب أو ممارس جودة تدريب.

وأوضح انه سيتم النظر في امكانية توفير محكمين خارجيين، من خلال مذكرة التفاهم بين الجهاز الوطني وهيئة ضمان الجودة في التعليم العالي في المملكة المتحدة، وهيئة تقويم التعليم والتدريب في المملكة العربية السعودية وذلك لعملية التقييم لمؤسسات التعليم العالي داخل دولة الكويت حسب المعايير المعمول بها في الجهاز الوطني.

وأشاد بالتعاون «البناء والمثمر» والتنسيق المستمر بين الجهاز الوطني ووزارة التعليم العالي، والذي ساهم بشكل كبير في التحسين المستمر للمخرجات الأكاديمية، مواكبة لرؤية الكويت الخاصة بجودة مخرجات التعليم خدمة لسوق العمل.

قطار تطعيم

بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، أن اللجنة استمعت إلى آراء وزير الصحة د. باسل الصباح وقيادات الوزارة، بخصوص الفيروس المتحور الهندي المنتشر في بعض الدول وإجراءات وزارة الصحة للتعامل مع القادمين من تلك الدول.

تتمات

وبين أنه تم التطرق إلى موضوع تطعيم الطلبة من أجل أداء الامتحانات الورقية، والتي تشير إحصائياتها أمس إلى تطعيم 27 ألف طالب من أصل 50 ألفا.

ولفت إلى أن الامتحانات الورقية محدد لها يوم الأربعاء المقبل، مؤكداً أن اللجنة أبدت رأيها لمسؤولي وزارة الصحة، بأن الوقت ضيق وأن عددا كبيرا من الطلبة لم يتم تطعيمهم.

وقال حماد إن المسؤولين أكدوا لهم أن هذا الموضوع يخص وزارة التربية، وأن دور الوزارة يكمن في تطعيم الأعداد الباقية من الطلبة، علما بأن هناك من يرفض التطعيم وأيضاً هناك من لم يأته الدور في التطعيم.

وأضاف أن اللجنة أكدت أن الطلبة أمانة في أعناق الجميع ويجب تطعيمهم لكي يؤدوا امتحاناتهم، وناشدت وزير التربية بضرورة إجراء الامتحانات عن طريق «الأون لاين» ومراعاة ظروف الطلبة غير المطعمين، خصوصا في ظل الوقت الضيق لإجراء التطعيمات لهم.

في سياق متصل اعتصم عدد من الطلبة وأولياء الأمور بمشاركة عدد من النواب، أمس الأحد، أمام وزارة الصحة، للمطالبة بإلغاء الاختبارات الورقية، وعقد اختبارات الصف الثاني عشر عن بعد «أونلاين».

وحمل المعتصمون لافتات تعرب عن رفضهم المغامرة بصحة الطلبة وتناشد المسؤولين في وزارتي الصحة والتربية بإجراء الاختبارات أونلاين. كما أبدوا خشيتهم من الوضع الصحي حاليا، موضحين أن الاعتصام لإيصال رسالة تعبر عن رفض عقد الاختبارات الورقية.

إلى ذلك، قال النائب سعود بوصليب إن وزارة الصحة تقول إن الوضع الصحي في البلاد مو زين، فلماذا الإصرار على عقد الاختبارات الورقية ؟ لافتا إلى أن الدراسة كانت أونلاين فيجب أن تكون الاختبارات أونلاين، ولن يهدأ لنا بال حتى يتم إنصاف أبنائنا ويكون هناك مساواة بين التعليم الخاص والعام.

من جهته، قال النائب فرز الديحاني إن الطلاب سيؤدون الاختبارات الورقية في المدارس دون أي وعي صحي، مضيفا : «ستكون لنا وقفة وحساب في الأيام القادمة».

من جهتها أكدت وزارة الصحة إنها تحرص على صحة وسلامة كل فرد في هذا المجتمع، وذلك ردا على اعتصام عدد من الطلاب وأولياء الأمور أمام مبنى الوزارة للمطالبة بإلغاء الاختبارات الورقية.

أضافت الوزارة في بيان أنها ليست الجهة المعنية التي تحدد آلية وأداة التقييم الدراسية للطالب.

وأوضحت أن دورها يتمثل في وضع ومتابعة تطبيق الاشتراطات الصحية، وفقا لما انتهى إليه قرار مجلس الوزراء ووزارة التربية.

لا توطين لأي مشروع

العامة للبيئة والهيئة العامة للصناعة واتحاد الصناعات، للوقوف على تطورات منطقة الشدادية الصناعية والتي تبلغ مساحتها 5 ملايين متر مربع وتضم 3 قطاعات تمت الموافقة عليها وهي غذائية وكيميائية ومختلطة .

أضاف أن اللجنة تأكدت من توافر الاشتراطات البيئية، وأنه لن يتم توطين أي مشروع إلا بعد توافر الاشتراطات البيئية .

وأوضح أن أهم الاشتراطات التي تأكد توافرها موضوع المراقبة عن طريق الإنترنت بشكل لحظي، لأي تلوث بالهواء او غيره يتم رصده وبالتالي التعامل معه.

وأوضح أن المشكلة في موضوع الشدادية أنها طرحت لشركة وحدث خلاف ولم تستكمل الشركة المشروع بواقع 30 في المئة من اصل قيمة العقد البالغة 84 مليون دينار، مناشدا وزير التجارة الاستعجال في تنفيذ ما تبقى والانتهاء من البنية التحتية حتى نكون جادين في موضوع تطوير الصناعة بالكويت كرافد رئيس لتنويع مصادر الدخل .

وطالب المطر وزير شؤون البلدية ومدير عام البلدية، باستعجال تخصيص مساحة وحدة معالجات المخلفات السائلة في صبحان.

وشدد على أهمية الاستثمار في القطاع الصناعي؛ فلا يجوز ان يكون لدى الكويت سلعة يتيمة وهي النفط، مؤكدا أن الاهتمام بالقطاع الصناعي بوجود الاشتراطات البيئية يحظى باهتمامه الشخصي كنائب واختصاصه كرئيس اللجنة البيئية.

وقال المطر» سأستمر في مراقبة ما يخص التشريع والتنفيذ لهذه المشاريع الصناعية ، ومنها مشروع النعايم 12 كيلو مترا مربعا ومشروع الشقايا 50 كيلو مترا مربعا»، مبينا أنه سيتقدم باقتراح برغبة بتطبيق قانون 32 / 2010، على أن يكون توزيع الأسهم بواقع 26 في المئة للمبادر و24 في المئة للحكومة و50 في المئة للاكتتاب العام .

ولفت إلى أن استخراج الطاقة من النفايات ليس مشروعا بيئيا فقط، إنما يوفر طاقة ويحافظ على البيئة كما أنه مشروع اقتصادي وتنموي، مضيفا أنه « تم توقيع عقد لهذا المشروع مع إحدى الشركات لكن مجلس الوزراء لم يستكمل المشروع».

وأوضح أن التوسع في القطاع الصناعي مهم جدا لكن الضوابط البيئية يجب أن تتبع، مشيرا إلى أن أي مشروع صناعي تتم الموافقة عليه بعد موافقة الجهات البيئية يفترض أن يكون نموذجا في الموافقة للعديد من المشاريع الصناعية.

عبد الله المضف

وطالب المضف في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، بتمكين النواب من حقهم في استخدام أدواتهم الدستورية بتقديم استجوابات لرئيس الحكومة وأي من الوزراء.

وأوضح أن تحصين رئيس مجلس الوزراء من استجوابات مزمع تقديمها، مخالف للدستور بغض النظر عن الرأي في الاستجوابات .

وشدد على أهمية أن يكون حق النائب في يده لأنها في النهاية حقوق الأمة والناس في الرقابة والتشريع، ولا يمكن للنائب أن يتنازل عن شيء ليس من حقه التنازل عنه ولا سيما إذا ارتبط هذا الحق بأداة رقابية.

وتساءل : «كيف لأي مسؤول من أصغر الهرم في المؤسسات الحكومية إلى أعلاها أن يشعر أنه محصن ؟ وماذا سيولد استشعاره بأنه محصن وبعيد عن المحاسبة»؟

وأفاد أنه فرضت عليه معركة عدم التنازل عن الأدوات الرقابية، والحفاظ على حقوق الأمة التي أؤتمن عليها.

وقال : «لا يمكن في يوم من الأيام أن ألقي أدواتي تحت أقدام الرئيسين أو أتنازل عن حقوق أبناء الشعب الكويت، ولا يمكن في يوم من الأيام أن اتخذ الموقف السهل، وقد تفتح لي أبواب الدنيا كلها ولكني اخترت الطريق الصعب».

أضاف أنه اختار أن يكون سياسيا وبرلمانيا يحترم حقوق الناس ويحافظ على العهد ويصون الأمانة التي حملنا إياها أبناء الشعب الكويتي في الرقابة والتشريع، وان يكون بارا بقسمه ويسلم الأمانة إما بحل المجلس أو بانتهاء عمر المجلس .

وأعرب المضف عن استيائه من تعطل قاعة عبدالله السالم لأكثر من 6 أشهر، ومن وضع البلد قائلا « من يعتقد أننا سعداء بوضع الحكومة بهذا الشكل أيضا واهم، ففي النهاية هذه حكومة بلدي وسعادتي ستكون جدا عالية متى ما احترمت الشعب والدستور والبرلمان ونوابه ومتى ما التفت لمصالح الناس فحينها سأضع يدي بيدها أمام الجميع».

وقال : «الرسائل الحقيقية التي نريد توجيهها للشعب الكويتي بأن هذا الوضع غير مقبول ولسنا سعداء به، وانه وضع فرض علينا، وواجبنا ألا نقبل التنازل عن أي من حقوق ممثلي الأمة».

«المالية» : تشكيل

إلى المذكرة الإيضاحية.

أضاف أن هذا المشروع يناظر وجود السندات، مبيناً أن اللجنة دعت الحكومة إلى النظر لتجارب الدول الأخرى المجاورة في هذا الشأن.

وذكر الحمد إن اللجنة استمعت إلى آراء النواب والفريق الحكومي وانتهت إلى تشكيل فريق عمل من المكتب الفني للجنة المالية والجهات المختصة من الحكومة لمراجعة 38 مادة الموجودة بالقانون بدقة.

ولفت إلى أن القانون يغلب عليه الطابع الفني، إذ إن هناك مستجدات في الساحة الاقتصادية ويجب أن يكون القانون متماشياً معها، فضلا عن أنه يحتاج إلى مراجعة دقيقة.

وقال إن اللجنة أمهلت فريق العمل مدة أسبوعين لمراجعة المواد ورفع التقرير إلى اللجنة حتى تتم مناقشة القانون وإقراره.

واختتم الحمد تصريحه بقوله» حضر الاجتماع محافظ البنك المركزي وممثلون عن هيئة أسواق المال وهيئة الدين العام الموجودة في وزارة المالية».

من جهته قال عضو اللجنة النائب سعدون حماد، إن اللجنة استمعت إلى بعض الملاحظات بحضور ممثلين عن البنك المركزي ووزارة المالية وهيئة أسواق المال، لافتاً إلى أن اللجنة سوف تستكمل التصويت على مشروع القانون في الاجتماع المقبل.

وبين أنه كان المفترض من وزير المالية أن يحضر اجتماع اليوم وخصوصا أنه مصر على مشروع قانون الدين العام، متسائلاً كيف تتم الموافقة على مشروع قانون الدين العام دون أن تتم الموافقة على مشروع القانون في شأن الصكوك الحكومية؟.

وأوضح أن الاجتماع الماضي للجنة ناقش مشروع الخطة الانمائية للسنوات 2020 / 2021 و 2024 / 2025 .

وبين أن الخطة تتضمن مشروع قانون في شأن الاجراءات الضريبية الموحدة وتعديل القانون في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة وتطبيق نظام ضرائبي على السلع الانتقائية والقيمة المضافة.

وأعلن أن اللجنة رفضت كل هذه الرسوم، مؤكدا أن اللجنة لا يمكنها الموافقة على قانون يتضمن فرض رسوم على المواطنين.

منى الكرد

الفلسطينية، ناصر عودة، أن قوات الاحتلال قررت الإفراج عن الكرد دون شروط.

وبعيد إطلاق سراحها قالت الكرد إن «تخويفهم ما برهبنا»، مشيرة إلى أنه تم توجيه تهمة لها تتعلق بتهديد الأمن السلمي.

وحول ما تم التركيز عليه خلال التحقيق، ذكرت أنّه انصبّ على الفعاليات التي كانت تقام في حيّ الشيخ جرّاح.

وبشأن شقيقها المعتقل، قالت إن قوات الاحتلال منعتها من الكلام مع شقيقها رغم وجودهما في نفس مكان الاعتقال.

وفي سياق متصل، قمعت قوات الاحتلال جموع المواطنين الفلسطينيين المحتشدين بالقرب من مركز شرطة الاحتلال في شارع صلاح الدين بالقدس المحتلة تضامناً مع الكرد التي اعتقلت في وقت سابق الأحد، ما أوقع العديد من الإصابات بشظايا قنابل الغاز والصوت والرصاص المطاطي.

واستهدفت قوات الاحتلال مرة أخرى طواقم الصحافيين، إذ أصيبت مراسلة «الجزيرة» نجوان سمري باستهداف مقصود؛ إضافة إلى استهداف طاقم «تلفزيون فلسطين» والعديد من المواطنين.

وأتى قمع الاحتلال للمواطنين بعد أن قامت قواته بنقل الناشطة منى الكرد إلى جهة مجهولة قبل أن يجرى الإفراج عنها، فيما لا يزال شقيقها محمد يخضع للتحقيق بزعم «التحريض والتسبب في الإخلال بالنظام».

واعتقلت قوات الاحتلال، في وقت سابق، الناشطة الكرد بعد مداهمة منزلها في حي الشيخ جراح في القدس المحتلة.

وحارة المبلطة وحارة الشونة والفاخورة وفولسون، من خلال ورشات عمل وقراءة قصص وحكايات وغناء.

فرنسا تفتح

بالضلوع في جرائم والتورط في عمليات غسل أموال.

وقال مصدر مطلع على سير التحقيقات إن هذا الإجراء يأتي بعد تحرك مماثل للسلطات في سويسرا.

ومن المتوقع أن تلقي نتائج التحقيق الفرنسي الضوء على مصادر الثروة الشخصية للمسؤول المصرفي السابق لدى بنك ميريل لينش.

ويخضع سلامة، المقرب من عائلة الحريري القوية في لبنان، لتحقيقات منذ عدة أشهر من قبل السلطات السويسرية التي تشتبه في تورطه في غسل أموال على نطاق واسع وعمليات اختلاس من مصرف لبنان.